أوراق إستراتيجية

The Washington Institute
February, 2006
For Near East
Policy

By Michael Herzog

هل بالإمكان تدجين حماس

التجربة الكبرى

لقد حصل الكثير في العقد الواقع ما بين الإنتخابات النيابية الأولى للسلطة الفلسطينية في العام 1996 والإنتخابات الثانية هذه السنة. لقد ترنّحت عملية سلام أوسلو الى الأمام ثمّ إنهارت؛ ثارت الإنتفاضة الفلسطينية الثابتة ثمّ خمدت؛ أنشأت إسرائيل سياجاً جاهزاً على طول الجزء من الضفّة الغربيّة وإنسحبت من غزّة؛ إختفى ياسر عرفات، المؤسس والشخص الذي كان يمثّل الوطنية الفلسطينية، من المشهد؛ وفي هذه الأثناء، إستمرّت حماس- المجموعة الإسلامية الأكبر في المجتمع الفلسطيني- بالتقدّم في ميدان التنافس السياسي. ومع مقاطعتها الإنتخابات الأولى، فإنّها قامت بحملة نشطة وقويّة في الثانية. ومع إنتصارها الباهر في كانون الثاني، فإنّها تقف الآن رابطة الجأش للعب دور أساسي في الحكومة الفلسطينيّة.

إنّ دخول حماس العملية الديمقراطية قد يصدم الكثيرين كونه من سخريات القدر العميقة. فبعد كل شيء، فإنّ المجموعة لديها جيشاً خاصاً في الميدان وتعتنق العنف كوسيلة سياسيّة وتنظّم هجمات إرهابية منتظمة، كما أنّها مُكرسَة لتدمير إسرائيل وتأسيس دولة إسلامية تحكم منطقة إسرائيل ومنطقة السلطة الفلسطينيّة.

إنّ إكتساب حماس لوضع سياسي شرعي، ووصولها لإمتيازات سلطة الدولة، يبدو أنّه سيكون أمراً مثيراً للمشاكل. وعلى كل، يجادل عدد من المراقبين المتفائلين من أنّ هذا القلق يُعتبر قلقاً مفرطاً لأنّه، وعلى وجه الدقّة، ستكون الأثقال والمسؤوليات التي تأتي مع العملية الديمقراطية، على ما يدّعون، هي التي سوف تدجّن حماس، وبعد كل ذلك، وكما كتبت Marina Ottaway من Carnegie Endowment في الصيف الماضي، هناك دليل كبير على أنّ المشاركة في عملية إنتخابية يجبر أي حزب، بصرف النظر عن الإيديولوجية، أن يعتدل بموقفه إذا أراد أن يجتذب أعداداً كبيرة من الناخبين.

ما أن تقع في فخ نموذج السياسة العادي، يقول المراقبون، فإنّه سيكون على حماس أن ترد على عدد كبير ومتنوّع من جمهور الناخبين سواء القيام بتأدية نتائج عملية أو المخاطرة بأن يتم تهميشها بسبب الفشل بذلك. وهكذا، ستكون حماس مجبرَة على أن تغمد سيفها وتحسّن سلوكها. وبدلاً من القلق حول دور حماس الجديد، يؤكّد المتفائلون بأنّ على الناس في الخارج، في الواقع، الترحيب بها، كون ذلك المحفّز الأكثر إحتمالاً لنقل المجموعة من حالة التركيز على الرفضيّة الراديكالية الى حالة السياسة السائدة.

إنّ المنطق الذي يقف خلف نشوء حكومة دينيّة كهذه هو صلب. وهناك بالطبع أمثلة عم ممثلين سياسيين ديمقراطيين يقومون بإكتساب إحترام الناس من خلال المشاركة في عمليات ديمقراطية روتينية. إنّ المشكلة هي أنّ تلك القلّة من الأمثلة لديها الكثير من الأشياء المشتركة مع حماس- وهذه القلّة هي أقل تشجيعاً بكثير. ولكل التأكيدات الواثقة من أنّ كل شيء سيكون جيداً، فإنّ المحللين القادرين على إجراء المقارنات يعرضون الشكوك حول عمّا إذا كانت الظروف ناضجة لحماس ليتم إختيارها كزميلة جديدة بواسطة مشاركتها السياسية، وإلاّ وبدلاً من ذلك، فإنّ حماس سوف تستخدم المشاركة السياسيّة كعربة أخرى لمواصلة أهدافها التي تنذر بالخطر. وإنّ المضمون السياسي الذي إبتدأته (صرحت به) حماس، هو بكلمات أخرى، إختبار خطير- النتائج سيكون لها وقع كبير على مستقبل فلسطين، إسرائيل والشرق الأوسط ككل.

من حالة المنبوذ الى اللاعب

لقد تأسست حماس في العام 1987 كفرع من حركة الإخوان المسلمين ذات الخط الإسلامي، وقد سعت لتجسيد المظالم والطموحات الوطنية الفلسطينيّة من المنظور الإسلامي؛ إنّ إسمها يعني القوّة، الشجاعة، والحماسة في اللغة العربية وهي أيضاً الكلمة المركّبة من الأحرف الأولى لحركة المقاومة الإسلامية.

وقد تمّ توضيح إيديولوجية المجموعة في إجتماعها عام 1988 والتي بقيت تعمل الى اليوم. ويحدد الإجتماع ماهية الوطنية الفلسطينيّة والصراع مع إسرائيل في مصطلحات دينيّة: أرض فلسطين " من النهر الى البحر " هي " وقف " إسلامي لذا فليس من حق أي مسلم أن يتخلى عن أي جزء منها. والنداءات الصريحة للإجتماع لأجل إزالة دولة إسرائيل من خلال قوّة السيف وإظهار اليهود كمصدر لكل الشر في العالم.

وقد إتّهم الماسونيين والروتاريين وأعضاء منظّمات أخرى مشابهة بأنّهم عملاء صهاينة وهددوا بأن يتم محوهم. كما يشترط بالإجماع بأنّ السلام بين المسلمين، المسيحيين واليهود يجب أن يكون مسموحاً به فقط " تحت جناح الإسلام ".

وما أن تشكّلت حركة حماس حتّى أصبحت لاعباً رئيسياً في كل من العلاقات الإسرائيليّة- الفلسطينيّة وفي السياسة الفلسطينية المحلية، مع مواصلتها العمل على أجندة ثنائية من خلال تطوُّر متوازٍ للجناح الإجتماعي والعملي. وإنّ هذا الجناح يشرف الآن على مئات المحاربين الذين سيخصصون للكفاح المسلّح ضد إسرائيل، وهي بصدد عمليّة بناء لمليشيا مساندة مؤلفة من بضعة آلآف، وكانت حماس مسؤولة عن عدد لا يحصى من أعمال الإرهاب- من الخطف والقتل الى التفجيرات الإنتحارية وهجمات الصواريخ- التي قتلت مئات الإسرائيليين معظمهم من المدنيين. وقد طوّر الذراع الإجتماعي للمجموعة (الدعوة) في هذه الأثناء شبكة من المؤسسات الخيرية، الدينية، التعليميّة، والثقافية، جاعلةً حماس في موقع المؤمّن الجذاب للخدمات الإجتماعيّة وبديلاً عن السلطة الفلسطينيّة السيئة الخط والفاسدة.

وعلى خلاف الجيش الإيرلندي (IRA)، كما يقولون، فليس لدى حماس فصل محدد وواضح بين جناحها العسكري وجناحها السياسي، فكل فروعها تستجيب لنفس السلطة التنظيميّة التي تقوم بالقرارات الرئيسيّة، كالعمليات الإرهابية، كما تقوم بالسياسات الإجتماعية وغيرها من السياسات الأخرى. وعلى كل، فإنّ حماس تعي أنّ هناك قيادة " داخلية " تعيش داخل المناطق الفلسطينيّة وقيادة " خراجيّة " تعيش في الخارج، وبشكل أوّلي في دمشق. (تبدو القيادة الأخيرة أقل تناغماً مع الحقائق العمليّة على الأرض منها مع المحيط الراديكالي في المنطقة).

وإعتقد عرفات أنّه من الممكن مواصلة الديبلوماسية مع العنف معاً ضد إسرائيل، وأراد تجنُّب صراع كبير داخل المجتمع الفلسطيني، وبالنتيجة فإنّه تسامُح مع معارضة حماس لعمليّة السلام بالكلام والفعل طالما أنّ المجموعة لم تتحدَ مباشرة أسس أوسلو أو سلطته السياسيّة الخاصّة وحاول إستيعاب الحركة بينما أبقى على ذراعها الطويلة.

وعندما توفي عرفات في تشرين الثاني 2004، حسبت حماس أنّ الوقت قد حان للتقدم خطوة الى الأمام كحزب سياسي ولكي تحاول الحصول على سلطة سياسيّة شرعيّة. وكان هذا القرار مدفوعاً بعدد من العوامل تشمل السنوات المتعاقبة من الفوضى للسلطة الفلسطينيّة والقيادة الفاسدة؛ الموقع الضعيف لخليفة عرفات الرئيس محمود عباس؛ الفرصة بإدعاء الفضل بالإنفصال الإسرائيلي عن غزّة والمشارطة لاحقاً بإدارة المنطقة؛ تنامي سمعة حماس كحركة فاعلة تؤمّن الخدمات الإجتماعيّة وكميليشيا.

لقد جعل عباس قرار حماس أسهل. أوّلاً، بواسطة القيام بحملة الإنتخاب الرئاسية في كانون الثاني 2005 على أساس برنامج سياسي الذي ميّز بوضوح حركة فتح الحاكمة عن حماس (بواسطة التأكيد على اللاعنف وعلى إحتكار السلطة الفلسطينيّة للسلاح)، ومن ثمّ الفشل بترجمة التفويض الواسع الذي تلقاه الى إصلاحات جديدة أو الى حكومة فعالة.

ووافقت حماس في آذار الماضي على هدنة مؤقّتة مع إسرائيل وذلك بسبب موافقة عباس على إدماج المجموعة في كل من منظّمة التحرير الفلسطينيّة والجهاز الإنتخابي للسلطة الفلسطينيّة. ولأنّ الإتفاق لم ينص على نزع سلاح حماس أو التخلي عن العنف بشكل دائم، ولأنّه وعدا الحركة بتزويدها بصفة رسميّة ما (من خلال منظّمة التحرير الفلسطينيّة " PLO ") لتحديد مواقف المفاوضات الفلسطينيّة على مسائل الوضع النهائي كتعويضات اللاجئين، فإنّ الإتفاق كافأ حماس على نهج العنف وجعل موقع عباس يتآكل، إلاّ أنّ الزعيم الفلسطيني كان يشعر أنّ لا خيار لديه وذلك بفضل ضعفه الخاص.

لقد لزم صناع السياسة الإسرائيليين والأميركيين بعض الوقت ليركّزوا إهتمامهم على هذا التحدي الناشئ، وعندما فعلوا، كان الوقت متأخراً جداً للقيام بشيء ما حوله وعلى الرغم من أنّ واشنطن شجبت بثبات الإيديولوجية والنهج القتالي لحماس، فإنّها قررت أن لا تدع هذه الهواجس تقف في طريق الإنتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة لعام 2006. " ستكون هذه عملية فلسطينيّة، أعتقد أنّه علينا أن نعطي الفلسطينيين المجال لتطوير عمليتهم السياسية "، كما أشارت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في أيلول الماضي.

وقد وافقت واشنطن على تأكيدات عباس على أنّ المشاركة السياسيّة سوف إمّا تحوّل حماس وإمّا ستهمشها.
ووجد المسؤولون الإسرائيليون أنفسهم من دون خيارات عمليّة جديدة. وأثناء زيارته الى واشنطن في منتصف أيلول، هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون بعدم تسهيل الإنتخابات في الضفّة الغربيّة إذا ما شاركت حماس. وتحت الضغط الأميركي، أوضح شارون موقفه بعد شهرين قائلاً، " في حين أننا لا نتدخّل في الإنتخابات فإننا لن ننسّق...وسوف لن نسمح لأعضاء حماس لا بالعمل ولا بالتحرك كما يفعلون اليوم ".
ومن اللحظة التي دخلت فيها حماس الى الحقل (السياسي)، فإنّ إستطلاعات الرأي أشارت بشكل ثابت الى أنّها قد تفوز، على الأقل، بثلث الأصوات وربما أكثر بكثير في الإنتخابات. إنّ شعبيتها، حسب نفس الإستطلاعات، ليست ناجمة كثيراً عن الدعم الواسع لإيديولوجيتها المتطرّفة، وإنّما بسبب الإستياء من فساد السلطة الفلسطينيّة ومن الإقتصاد الراكد. وبفهم هذا الوضع جيداً، فإنّ حماس تدير برنامجاً سياسياً يشدد على الإصلاح والحكم الجيد بدلاً من النضال الإيديولوجي. وبمظهرها العملي هذا عقب إنتصارها الساحق في الإنتخابات البلدية في كانون الأوّل، وتحمُّلها المسؤولية اليوميّة للظروف الحياتيّة لحوالي ثلث السكان في المناطق، فإنّ حماس موضعت نفسها كبديل معقول وهائل لقيادة السلطة الفلسطينيّة القديمة.

دروس التاريخ

ويتقصّى بعض المراقبين إشارات من أنّ حماس تتطوّر بإتجاه الإعتدال، ويشيرون الى إستعدادها الكبير للمشاركة في الإنتخابات ودخول المجلس التشريعي الفلسطيني، المؤسسة التي ولدت من رحم عملية سلام أوسلو والتي كانت المجموعة ترفضها لوقت طوقت طويل؛ موافقتها على التهدئة المؤقتة مع إسرائيل؛ تعبيرها عن الإستعداد لدرس هدنة كويلة إذا ما إنسحبت إسرائيل الى حدودها في العام 1967؛ وتصريحات مختلفة من قِبَل قادة حماس تُظهر المرونة.
وعلى كل، هناك دليل كبير يشير الى الإتجاه المعاكس. مثلاً: لقد أعطى محمود الزهار، الشخصية القيادية البارزة في المجموعة، سلسلة من المقابلات أثناء فترة سباق الإنتخابات البرلمانيّة، حيث شرح أنّ المجموعة لا ترى رابطاً بين الإنتخابات وبين عملية أوسلو- الميتة على كل حال- ومن أنّ هدنة على طول حدود 1967 لن تأتي بالإعتراف بإسرائيل أو بعلاقات معها، ومن أنّها قد تكون خطوة للكفاح المستمر. " يعتقد بعض الإسرائيليين أننا عندما نتحدّث عن الضفّة الغربيّة وغزّة، أننا تخلينا عن حربنا التاريخيّة "، قال الزهار لصحيفة إسرائيليّة في تشرين أوّل الماضي. " ليست هذه القضيّة ". ولأنّ لحماس موقف من الديمقراطيّة فقد كانت كلمات محمود الزهار مثبطة للهمّة بشكل مساو لذلك الموقف: لقد صرّح قائلاً، " سوف ننضم الى المجلس التشريعي وأسلحتنا في أيدينا ". وأضاف قائلاً لاحقاً، " سوف يكون مطلوباً من كل مواطن في الدولة الفلسطينيّة الإسلاميّة، العمل حسب مجموعة القوانين في الدين الإسلامي"- وليس بكيفيّة العمل التوظيفي للديمقراطيّة بحسب الرؤية الغربية بالضبط.
إنّ النقاش حول الذي نتوقعه من حماس، غالباً ما إنسحب على دروس تاريخيّة مفترضة. ويشير المتفائلون الى قضايا عدةٌ حيث تكيّفت حركات أو مجموعات متعصّبة (محظورة) مع النموذج الليبرالي ما أن كانت تستكن في أنظمة سياسيّة ديمقراطيّة. وهكذا كانت الحال مع أحزاب إجتماعيّة أوروبية عدّة بعد الحرب العالميّة الأولى ومع أحزاب شيوعيّة سابقة في عدد من بلدان أوروبا الشرقيّة، ومؤخّراً جداً بلدان الإتحاد السوفياتي السابق. وفي العقود الأخيرة، قامت عدّة مجموعات سياسيّة في أميركا الجنوبيّة من اليمين واليسار بالإنتقال من تاريخهم السابق المعادي للديمقراطيّة و حتّى العنف ليصبحوا بعد ذلك ممثلين سياسيين طبيعيين. وقد إستشهدت رايس نفسها بإيرلندا وأنغولا كأمثلة عن البلدان حيث إختارت القوى البغيضة الإقتراع على الرصاص.
وإنّ المتشائمين، وبالعكس، يشيرون الى أنّ النازيين تلاعبوا في البدء بقوانين نظام الديمقراطيّة الإلمانية لـ Weimar وإمتطوا النجاح الإنتخابي للوصول الى السلطة، وذلك فقط حتّى يلتفوا ويؤسسوا للطغيان. وكذلك فعلت الفاشستيّة الإيطاليّة.
إنّ التشابه الجزئي الأكثر فائدة يمكن إيجاده في التاريخ الحديث للشرق الأوسط المسلم، فمع تصنيفها أنّه من الدول المستقلّة الحديثة السن نسبياً- حيث لا يوجد تقليد أو ثقافة ديمقراطيّة، وحيث يتم تحدّي الحكومات من قِبَل الحركات الإسلاميّة المؤيّدة لعبء الشريعة الثقيل بينم تقوم بالتلويح بالسيوف. وقد شارك الإسلاميون في تركيا وبنجاح، الى حد أنّ زعيم حزب العدالة والتنمية الإسلاميّة (AKP)، راسيب طيّب أردوتمان، يقوم بعمله كرئيس للوزراء منذ العام 2002، إلاّ أنّ تركيا فريدة في المنطقة من حيث إمتلاكها لثقافة شعبية علمانيّة لأكثر من ثمانية عقود ولمؤسسات ديمقراطيّة لأكثر من خمسة عقود. وبعد، فإنّ الإعتدال الإسلامي المعاصر هناك قد يكون نجم أيضاً الموروث القمعي للدولة والتدخّل الذي

كان له آثار واضحة على السلوك السياسي، وما إن بدأت الأحزاب السياسيّة التركيّة بالمشاركة في الحكومة في السبعينات حتّى تمّت إدانتهم وحُظّروا أربع مرات، كما أنّ الجيش التركي وحرس الجمهورية العلمانيّة قاموا بعزل رئيس الوزراء الإسلامي في العام 1997.

ومن بين الدول العربيّة، تمثّلاً الأردن نموذجاً من الإختيار الإسلامي الناجح (على الرغم أنّها أقل ديمقراطيّة). إنّ الإسلاميين في الأردن معروفون شعبياً وهم مشاركون في الحياة السياسيّة هناك منذ تأسيس الدولة في العام 1964. وكنتيجة لذلك، فإنّهم قاموا بقيادة أكثر الحركات الإسلاميّة ذات التوجّه المؤسساتي والأقل عنفاً في المنطقة. وقد عبأت حركة الإخولن المسلمين في الأردن طاقتها في أنشطة لا عنفيّة مع كلام رنان مناهض للولايات المتّحدة وإسرائيل، وإستحضروا الشريعة في الأمور الأخلاقيّة عموماً بدلاً من الشؤون السياسيّة. وقد وقف الإسلاميون الأردنيون الى جانب العائلة الهاشميّة المالكة والحاكمة في لحظات الأزمة كالحسم مع المجموعات الفلسطينيّة المسلّحة في العام 1970- 1971، وأثناء تفجيرات القاعدة في عمان في تشرين الثاني الماضي، ومنذ دخولهم في النظام الإنتخابي الرسمي عن طريق التنافس في الإنتخابات البرلمانية لعام 1989، إحتل الأخوان المسلمون في الأردن، من خلال جناحه السياسي، جبهة العمل الإسلامي، ما معدّله ثلث المقاعد في البرلمان الأردني.

لقد كان الأمر الأكثر شيوعاً في المنطقة هو التعامل مع الإسلاميين من خلال المواجهة والقمع ومن ثمّ التعاون الجزئي والمحدود. لقد كان الإخوان المسلمين في مصر مثلاً (المؤسس في العام 1928)، والذي كان يفضّل العنف الى حد إغتيال رئيس الوزراء في العام 1948، محظورين في العام 1954. وإنّ عقوداً من القمع والإقصاء السياسي شقّ الحركة الى فرعين. ووجد الراديكاليون طريقهم الى داخل الجهاد الإسلامي المصري، وفي النهاية، في القاعدة، أمّا المعتدلون فقد إنتقلوا الى ما هو سائد روكّزوا رسالتهم على التعليم " وعلى غرس وتلقين مبادئ الحزب " وإنكار إستعمال العنف وذلك في العام 1971، ثمّ سمح لهم بعد ذلك بالدخول الى الحقل السياسي، وبدؤا المشاركة في الإنتخابات في العام 1948 (رغم أنّه كان عليهم أن يقوموا بالمنافسة كمستقلين بما أنّ القانون المصري يحظّر الأحزاب الدينيّة). وبالإعتماد على الكفاءات التنظيميّة القويّة وعلى السمعة الحسنة لأذرعها الدينيّة والإجتماعيّة، وبإستغلالها الأداء البائس للحكومة، فإنّ حركة الأخوان المسلمين اليوم هي الآن مجموعة المعارضة الأولى في مصر.

ويقدّم لبنان، حتّى الآن نموذجاً آخراً، مع حركة إسلاميّة قويّة (حزب الله) والتي تعمل برعاية قوّة خارجيّة (إيران) داخل نظام سياسي ضعيف ومفكك. ويحافظ حزب الله على أقوى ميليشيا في البلد، مع السيطرة على منطقة هي عملياً منطقة حكم ذاتي في جنوب لبنان. وكذلك يحافظ على إمتداد إرهابي عالمي الذي غالباً ما عمل لأهداف إيرانيّة. كما أنّ حزب الله أصبح لاعباً مركزياً في السياسة اللبنانيّة معتمداً على قاعدته في المجتمع الشيعي، المجتمع الأكبر في البلد. إنّ رحيل سوريا عن لبنان في نيسان الماضي خلق حريّة جديدة في السياسة اللبنانيّة، وبعد تعزيز تمثيله البرلماني في إنتخابات أيار 2005، إنضمّ حزب الله الى الحكومة للمرّة الأولى، ووجد نفسه طبعاً تحت ضغط نزع السلاح، ولكن، والفضل يرجع الى قوّته السياسيّة المستجدّة، فقد كان قادراً على أن يتقي ضغط كهذا حتى الآن. إنّ الإنضمام الى الحكومة لم يمنع حزب الله من القيام بهجوم خطير قطع فيه الحدود مع إسرائيل في تشرين الثاني الماضي عام 2005، كما أنّ برنامجه السياسي الإيديولوجي أو سلوكه السياسي لم يظهرا إشارات الإعتدال، وعمّا إذا أو متى أو تحت أية ظروف سوف ينزع حزب الله سلاحه في النهاية، فإنّ ذلك يبقى مسألة للنظر.

الظروف والمحيط

إنّ الدرس الأكثر أهميّة الذي يُستخلص من هذه الحالات، هي أنّ المشاركة في العمليّة السياسيّة ليس ممنوحاً، وإنّما هو بالأحرى يعتمد على وجود ظروف معيّنة في البيئة السياسيّة المحليّة، ولم تنكر أي حركة إسلاميّة العنف أو قامت بتعديل إيديولوجيتها بإرادتها؛ وإذا ما قامت إحداها بذلك، فإنّه كان بسبب الإفتقار لبديل أفضل. ويظهر أنّ هناك ثلاث عوامل على الأقل بحاجة لأن يتم تقديمها حتّى يحدث الإختيار (المشاركة): وجود نظام سياسي قوي وصحّي وحر نسبياً بحيث يمكنه إستيعاب الإسلاميين؛ توازن قوى ضد الإسلاميين لإجبارهم على اللعب ضمن القوانين المعتدلة؛ ووقت كافٍ ليكون للإختيار تأثيره.

إنّ نظام سياسي صحي وقوي هو أمر جوهري، لأنّه سيقدّم لإسلاميين الحوافز للإنخراط في المجتمع بشكل صحيح، ومن دون إنتخابات حرّة ونزيهة كافية لنتائج تعكس الإدارة الشعبيّة بشكل مناسب، فإنّه لن يكون هناك من سبب كبير لأي حزب حتّى يقوم بالتنافس لإكتساب جمهور إنتخابي جديد بدلاً من تقديم الطعام لقاعدته المتطرّفة، ومن دون نظام سياسي

مستقر ومن دون أن تفرض الدولة إحتكار السلطة والعنف، فليس من سبب كبير يدعو الحزب لكي ينزع سلاحه (وهو سبب أكبر حتّى لا يفعل).

إنّ اللاتوازن لسلطة الدولة والقوى السائدة هو أمر قاتل في هذه الأثناء، لأنّه من دون توازنات وضوابط، فإنّ الحزب المائل نحو الراديكاليّة سيكون قادراً على الإمساك بجهاز الدولة وثنيهِ لإرادته. وقد ساهم الجيش التركي والملكيّة الأردنيّة بالإعتدال النهائي لإسلاميي بلادهم بواسطة وضع حدود لنوع السلوك المسموح به.

ولقد وضعت عدد من الديمقراطيات المترسّخة أيضاً سدوداً تشريعيّة للمساعدة على إحتواء الفوضى السياسيّة الشديدة التي يمكن للأحزاب الراديكاليّة أن تحدثها. مثلاً، ففي فجر الحرب العالميّة الثانية، إعترضت عدد من الدول الأوروبيّة دفعة واحدة نماذج معيّنة من الأحزاب لتمنع إنبعاث الفاشستيّة. وفي العام 1948، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأوّل دايفيد بن غوريون بتحطيم حركات مسلّحة موالية وبقوّة لمنعهم من تسميم الديمقراطيّة الإسرائيليّة الجديدة، وقامت الهيئة التشريعيّة الإسرائيليّة لاحقاً بإقصاء المتطرّفين العنيفين. وفي العام 1984، رفض الرئيس Chaim Herzog (والدي الراحل) أن يجتمع مع مائير كاهان زعيم حزب كاخ المتعصّب، رغم أنّ كاهان كان قد تمّ إنتخابه للبرلمان- وهو موقف ساعد في المتطلبات التشريعيّة المقبولة في إسرائيل ولكي تتضمّن بند العنصريّة والمصادقة على الديمقراطيّة.

أخيراً، إنّ الوقت حرج، لأنّ العادات المتأصّلة للإعتدال السياسي لا يمكن تلقينها في يوم واحد وإنّما فقط من خلال التجربة الثابتة على مدى سنوات ومن خلال دورات إنتخابيّة عدّة. فمثلاً، لقد إستلزم ذلك عقوداً عدّة بالنسبة للإخوان المسلمين المصريين لإستبعاد العنف. أمّا في إيرلندا، فقد إستلزم ذلك سبع سنوات كاملة، وذلك بعد لإتفاق Good Friday عام 1998 قبل أن يتم نزع سلاح الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) في الواقع.

ومن سوء الحظ، أنّه إذا ما نظر المرء الى قضيّة حماس، فإنّ أياً من هذه العوامل المعتدلة لا تتمثّل إلاّ بصعوبة. إنّ إنتخابات السلطة الفلسطينيّة قد تكون حرّة نسبياً، إلاّ أنّ المؤسسات الأمنيّة والسياسيّة ومؤسسات أخرى فلسطينيّة هي في فوضى كاملة، وكذلك المركزيّة السياسيّة لحركة فتح. وتقوم حماس بإطلاق حملتها السياسيّة في فروعها التنفيذيّة والتشريعيّة من دون نزع سلاحها، ومن المحتمل أنّها أقوى تماماً من أي جهاز من أجهزة الدولة المتبقية. وعلى الرغم من وعود عباس العرضيّة، من أنّه سوف يجبر حماس على نزع سلاحها، فإنّه ليس هناك من لاعب محلي سوف يكون قادراً على جس نبض النزعات المتطرّفة للمجموعة، ولن يكون بإمكان أيّة حماية أو أي قانون أن يكون في وضع يصادر فيه السلوك غير المقبول.

وبالحقيقة، فإنّ كل البدايات الفلسطينيّة السابقة بالمشاركة السياسيّة قد تمّ إلغاؤها. إنّ الإتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني المؤقّت حول الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة قدّم فقط البداية. وقد أعلن الملحق الثاني من المادة الثالثة (2) للإنتخابات الفلسطينيّة عدم أهليّة أي من مرشحين الأحزاب أو التحالفات...التي تلزم أو تؤيّد العنصريّة أو التي تتابع تنفيذ أهدافها بواسطة وسائل غير قانونيّة ـو غير ديمقراطيّة. والى الآن، فإنّ قانون الإنتخاب الفلسطيني لإنتخابات 2006 المسنون في حزيران 2005، لا يحوي قوانين حقيقية يكون على المرشّحين والأحزاب القبول بها بغير إعتراض.

وفي هذه الأثناء، يصب الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي الزيت على نار الإضطراب والتطرف الفلسطيني الأهلي، فهو يقدّم العذر للتسامح تجاه الجيوش الخاصّة داخل السلطة الفلسطينيّة، ويعزز شرعيّة الموقف الرافض لحماس. إنّ إستطلاعات الرأي التي تظهر أنّه على الرغم من أنّ أغلب الفلسطينيين يختلفون مع التطرف الإيديولوجي لحماس، ومن أنّهم يدعمون حل الدولتين لإنهاء الصراع، فإنّهم أيضاً يوافقون على دولة " الكفاح المسلّح " كطريق شرعي للوصول الى ذلك الحل، ويستشهدون بالإنسحاب الإسرائيلي من غزّة كمثال من أنّ أي ضغط كهذا بإمكانه أن ينجز شيئاً.

إنّ هذه البنية التمييزيّة المعقّدة تقدّم لحماس حافزاً شريراً لتعطيل العمليّة السلميّة في المفاوضات الديبلوماسيّة، بما أنّ تطبيع العلاقات الإسرائيليّة- الفلسطينيّة قد يقلل بشكل كبير من إغراء حماس. وما دامت قوّتها العسكريّة تعززان بعضهما، فإنّ حماس ستكون قادرة على رد الضغط لنزع سلاحها، كما أنّها ستقوم بإخراج العمليّة السلميّة عن سكتها مع الحاجة الملحّة لنقل الصراع نحو الحلحلة. وببساطة، ليس هناك وقت لترك السياسة المحليّة الفلسطينيّة تفقد قوّتها لأنّ ذلك سيكون كافياً لحماس لتقوم بالإنخراط في المجتمع السياسي.

وراثة الوضع

إنّ الوقت متأخر جداً لمنع حماس المتمسّكة بعناد بالمعتقدات البالية من المشاركة في السياسة الفلسطينيّة. وعلى كل، فإنّه ليس متأخراً لتجنُّب تركيب ذلك الخطأ بإعطاء المجموعة نقلة مجانيّة مستمرة وشرعيّة كاملة بصرف النظر عن سلوكها من الآن فصاعداً.

إنّ على الفلسطينيين، وبمساعدة إسرائيل، الولايات المتّحدة، وباقي المجتمع الدولي، أن يحاولوا بشكل جدي خلق ظروف قد تجعل من حماس ليبراليّة على أمل أن يثبت المتفائلون في يوم من الأيام أنّهم كانوا على حق. ومن الواضح أنّ هذا الأمر هو أمر مشروع على المدى الطويل. فمع سيطرة حماس على السياسة الفلسطينيّة وعلى المؤسسات الوطنيّة، فإنّ المسؤوليّة العاجلة إنتقلت الى اللاعبين في الخارج لخلق حوافز حقيقيّة لحماس لتتخلّى عن القتال وكذلك لخلق عقبات واقعيّة إذا أرادت المحافظة على وضعها السابق. وكان المجتمع الدولي رابط الجأش بإستثمار مقدار كبير من رأس المال السياسي والنقدي لتشجيع الإصلاح الفلسطيني المحلي. ويجب تقديم هذه الإستثمارات فقط في حال كان بالإمكان إستخدامها لتجهيز المعتدلين ليقوموا بالتنافس بشكل أكثر فعاليّة مع حماس في كل المجالات الإجتماعيّة والأمنيّة. ويجب أن تكون المساعدات مُصمّمة أيضاً على أساس خلق مركزيّة سياسيّة فلسطينيّة براغماتيّة بواسطة إصلاح فتح وتشجيع الناشطين والأحزاب ذات العقليّة الإصلاحيّة.

ويجب على الفاعلين في الخارج أيضاً أن يحاولوا إستخدام تأثيرهم لخلق حوافز وعقبات صحيحة لسلوك حماس في المستقبل. وإنّ الحقيقة بأنّ الكثير من الفلسطينيين يعتبرون المجموعة شرعيّة بالكامل، لا يعني أنّ كل الأحزاب الأخرى المهتمّة بالموضوع عليها أن توافق على ذلك أيضاً.

ولذلك، فعلى المجتمع الدولي أن يضع نصب عينيه أن المشاركة الديمقراطيّة سوف تمنح الشرعيّة لحماس فقط إذا ما أنكرَت المجموعة العنف، وقامت بنزع سلاحها ووعت حق إسرائيل في الوجود. كما أنّ المشاركة السياسيّة مع حماس من قائمة الإرهاب العالمي يجب أن يكون مشروطاً بتقدّم حقيقي في هذه المجالات، وليس، ببساطة، على إستعداد المجموعة الدخول الى الحقل السياسي.

وذهنياً، فإنّ العلاقات الفلسطينيّة- الإسرائيليّة قد تكون بحاجة للتقدّم بالترادُف مع الظروف في السلطة الفلسطينيّة، كما أنّها بحاجة الى خلق دورة فعالة يمكن أن تساعد بدفع العمليّة السلميّة وعمليّة الإصلاح الفلسطيني الى الأمام. وبسبب طبيعة حماس والتهديد بالإرهاب، فإنّ مفوضات الوضع النهائي تبدو الآن بعيدة أكثر من قبل.

إنّ إنتقال القيادة السياسيّة في إسرائيل مع البروز المستجد لحماس سيجعل المحادثات الثنائيّة الشاملة من أي نوع كانت غير مُحتملة في المدى القريب. إنّ شبح الإختلال الوظيفي للسلطة الفلسطينيّة المتقارنة مع حماس القويّة والعنيفة، يُحتمل أن يعمّق رغبة الإسرائيليين نحو الأحاديّة في علاقتهم مع الفلسطينيين.

وفي النهاية، ليس هناك من حزب خارجي يمكن أن يكون بديلاً عن القيادة الفلسطينيّة في خلق ما سمّاه Thomas Friedman في إفتتاحيّته في The New York Times " القرية ": البيئة المحليّة الأهليّة التي بإمكانها حقاً أن تخلع شرعيّة التطرّف. إنّ التجربة الخطيرة بالسماح لحماس بدخول السياسة الديمقراطيّة ما هي إلاّ بداية فقط، إلاّ أنّه وحتّى هذه المرحلة المبكرة، فإنّ الديناميكيّة على المدى القصير تبدو باردة جداً وكئيبة بشكل كاف لزعزعة التوقّعات المستقبليّة للمشروع على المدى الطويل. إنّ الوقت للقيام بتدجين حماس قد سبق وفات.

- إنّ Michael Herzog هو عميد في قوات الدفاع الإسرائيليّة وزميل عسكري في Washington Institute For Near East Policy، وكان سابقاً معاوناً عسكرياً كبيراً لوزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس التخطيط الإستراتيجي لـ IDF.